

عشرون عاماً مضت الأحلام تتحوّل الى حقائق

ولإنسان بشكل خاص لأنه أحد أهم عناصر الإنتاج. ومع التأهيل أتى شعار "رهان التصدير رهان المصير"، وكانت تونس ربطت مصيرها بمسألة التصدير، وهو أمر ليس بالمستغرب لأنّ التصدير عامل أساسي في كفاف تونس من أجل التنمية البشرية والحدّ من البطالة وتوفير الموارد من العملات لتغطية نفقات التجهيز والتنمية الاقتصادية.

ومنذ منتصف التسعينات أو قبلها بقليل، كبرت الأحلام التونسية وتعززت الطموحات للخروج من دائرة البلدان الأقل نمواً الى تلك التي دخلت في طريق النمو، وصولاً إلى الانضمام لنادي الدول المتقدمة. طموح اعتبره الرئيس بن علي حقاً مشروعاً من حقوق تونس، معتمداً بذلك على قدرات القطاع الخاص ومؤسساته وواضعاً ثقته بأبناء تونس وبقدرتهم على التضحية، والعطاء.

وعلى الرغم من الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي شهدتها العالم، خصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، كان على تونس المضي قدماً في تحقيق الطموحات كي لا تبقى في دائرة الأحلام، فدعا الرئيس بن علي الى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد التونسي ومؤسساته، ليسارع الجميع الى تلقّف الدعوة والعمل بموجبها، وسرعان ما حصدت تونس الثمار فالت حسب خبراء اقتصاديين دوليين المرتبة الأولى أفريقيا وعربياً في التنافسية، متقدمة بذلك على عدد من البلدان الأوروبية والآسيوية.

قد تكون آراء الخبراء مهمة، لكن قدرة البلد على استقطاب الاستثمار في منطقة تسعى كل بلدانها الى جذب الاستثمار هو مؤشر في غاية الأهمية. وتونس أولت الاستثمار كل عناية، خصوصاً في عهد التغيير حيث قال الرئيس بن علي في حديثه لـ"الاقتصاد والأعمال" في 1987: "تُرحّب بالاستثمار الخارجي، ونرحب بالاستثمار العربي ومستعدون لتوفير كل التشجيع والدعم لهذا الاستثمار". تأكيداً لهذا الترحيب أصدرت تونس قانون الاستثمار في العام 1993، وهي تعمل على تطويره وتسهيل إجراءاته بشكل متواصل. ولا تغفل عن معالجة أية معوقات يواجهها المستثمر. وبذلك حصدت تونس الثمار أيضاً في هذا المجال، منذ حقبة التسعينات وصولاً الى السنة الحالية، حيث بلغ التدفق الاستثماري مستويات مهمة جداً خصوصاً من البلدان الخليجية.

اليوم اذ تحتفل تونس بذكرى التغيير، فإنها تعيش على ايقاع برنامج تونس الغدّ الذي أعلنه الرئيس زين العابدين بن علي في حملته الانتخابية الأخيرة، وهو برنامج يرسم المستقبل لسنوات عقود، ويتزامن مع نهاية مخطط تنموي وبداية مخطط جديد. من أهم محاور هذه المخططات التي تهدف الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشجيع الاستثمار، خلق فرص عمل جديدة، تنمية المناطق والولايات أو ما يسمى في تونس "التنمية الجهوية"، تعزيز مكانة المرأة كشريك كامل للرجل وعضو فاعل في المجتمع، إلى جانب المحاور الأخرى السياسية والاجتماعية. ■

حسين فواز

عشرون عاماً مضت على التغيير ومجيء الرئيس زين العابدين بن علي الى الحكم، هي فترة يمكن ان تكون قصيرة في تاريخ الأمم والشعوب، لكنّها كانت كبيرة بمنجزاتها في تونس. عشرون عاماً أعلن خلالها الرئيس بن علي عن طموحات كبيرة، بدت أحياناً وكأنّها أحلام صعبة المنال، لكن أكثرها إن لم تكن جميعها تحققت وأصبح كل ما وعد أو نادى به حقيقة ملموسة. كل ذلك في اطار خطط وبرامج محددة وأهداف واضحة أكدت ان قيادة تونس تملك القدرة على استشراف مستقبل البلد واحتياجاته وعلى مواجهة التحديات. لا مجال للمقارنة بين أمس واليوم، بين ما وصلت اليه تونس عشية التغيير، وكيف تغيّر اتجاه الامور نحو التوازن فالصعود خطوة خطوة نحو المستقبل لـ"تونس الغدّ". كانت الملفات كبيرة وعديدة، وجميعها من الأولويات، لكن الأولوية المطلقة كانت للأمن والاستقرار، وهو ما أكدّه بن علي في اول لقاء له مع الصحافة وكان ذلك عشية التغيير في حديث لـ"الاقتصاد والأعمال": الحزم والحرية توأمان لا ينفصلان في تونس، نعم للديموقراطية وفق مصلحة البلاد العليا. قال ذلك وبين يديه ملف الأمن الذي عبثت به جماعات أصولية، وفي اليد الأخرى ملفات السياسة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية. اليوم أصبح كل ذلك من التاريخ، فالأمن مستتب وهناك حالة من الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي قلّ نظيرها في المنطقة. وتحققت المصالحة الوطنية، تصالحت تونس مع نفسها ومع محيطها العربي والإقليمي والدولي.

اما الاقتصاد فهو شأن آخر، انه عنوان المعركة التي خاضها الرئيس بن علي واعتبر ان الفوز بها يعزّز كل المنجزات في مجالات الأمن والسياسة والتنمية البشرية. انطلق المد الإصلاح مع بداية عهد التغيير ولا يزال متواصلاً لان الإصلاح عملية مستمرة ولا ترتبط بفترة زمنية. ونجحت تونس في فترة زمنية قصيرة بتوفير الحد الكافي من التوازنات المالية فجزت معالجة المديونية الخارجية والعجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات لمتابعة برامج الإصلاح والمضي قدماً في عملية تحرير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص.

خلال العقدين الماضيين، أطلقت القيادة التونسية عدداً من الشعارات وعملت على تحقيق الأهداف المعلنة فيها، والمتتبع للتطوّرات التي عاشتها تونس في تلك الفترة، يكتشف ان المراحل كانت مرتبطة ببعضها وكل واحدة تؤسس للمرحلة التي تليها أو تتزامن معها، ما يؤكد ان الحكم كان صاحب رؤية ونظرة مستقبلية لكنه اعتمد سياسة المراحل.

فبعد انجاز الجزء الأكبر من البرنامج الإصلاحي وقطع شوط كبير في عملية التحرير، ومواكبة للتطوّرات في أوروبا وهي الشريك الاقتصادي الأول والأهم لتونس، كان لا بدّ من اتفاق جديد مع أوروبا الموحدة كي لا تفقد تونس المزايا التفاضلية التي تمتعت بها منذ الاستقلال مع السوق الأوروبية المشتركة. الا ان الاتفاق مع مجموعة اقتصادية تعتبر من الأقوى في العالم، افتراض تهيئة الاقتصاد التونسي لمثل تلك الخطوة، فانطلقت عملية تأهيل القطاع الصناعي وتبعتها مرحلة التأهيل الشامل لكل المقومات الاقتصادية